الشـــبـــاب والبطالة

د. محمد علي الكبسي *

● الشباب في كل أمة هم الحاضر والمستقبل ، ولايمكن لأي أمة أن يكون لها كيان او حضارة الا بجهود شبابها ، وكما يقال : أعطني شبابا اعطيك مستقبلا .

لان للشباب طاقة هائلة يجتاز بحكم عمره واستعداده مرحلة التحضر والانطلاق لبناء مجتمع اسلامي ينعم بالامن والرخاء والتقدم .

ولكن الظروف السيئة للشباب من الجنسين لاتساعدهم على ذلك ، كما ان الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة تساعد على تصعيد ظاهرة البطالة بين الشباب .

وتؤكد مصادر عربية ان الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة قد بدأت بالظهور في العديد من الدول العربية عبر الجرائم والممارسات غير المألوفة .

فمشكلة البطالة في مجتمعنا اليمني تتبع في أن أكثر الشباب الخريجين من الجامعات الحكومية اليمنية او الخاصة او العربية لايجدون لهم اعمالا في مؤسسات الدولة المختلفة .

كما ان هناك فئة من الشباب من خريجي الثانوية العامة بقسميها العلمي والادبي لاتؤهلهم معدلاتهم للدراسة في الجامعات اليمنية .

ويوجد فئة أخرى من الشباب ضحية التربية الخاطئة ساقتهم الى الارتماء في احضان البطالة ، وهذا كله يؤدي الى ظهور وتفشي البطالة ، التي من أخطارها :

– تجميد لحركة الانسان وهو في عنفوان قوته .

استهلاك الكثير دون انتاج .

– تفرغ للانحراف والجريمة .

ومن أهم أسباب زيادة معدلات البطالة بين الشباب اليمني خاصة والشباب العربي عامة ، تأثيرات أحداث «١١سبتمبر» ، والتي انعكست بشكل سلبي على كثير من القطاعات الاقتصادية العربية وأدت الى تفاقم مشكلة البطالة حيث ضاعت الكثير من فرص العمل وتراجعت بشكل ملحوظ الخطط التي كانت موضوعه لتشغيل اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وفق الاستراتيجيات التي تم وضعها لمكافحة البطالة .

وقد أدركت القيادة السياسية الحكيمة خطر هذه المشكلة على الشباب اليمني من الجنسين وذلك بضرورة اقامة المعاهد المهنية والفنية قبل التعليم الجامعي وتطوير هذه القاعدة باقامة كليات المجتمع التي تستوعب الطلاب الذين لاتؤهلهم معدلاتهم بالالتحاق بالجامعات الحكومية ولهذا الامر الحيوي والهام اصدر ابن اليمن البار فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قرارا جمهوريا بإنشاء «وزارة التعليم الفني والتدريب المهني» والتي قامت بدورها بتوزيع ٥٤ مؤسسة مهنية وفنية موزعة على جميع محافظات الجمهورية اليمنية لتسهم في تخفيف البطالة لدى الشباب .

وكذا قامت هذه السياسة بالتشجيع وتقديم التسهيلات لاستثمار الشركات العربية والاجنبية داخل اليمن للحد من مشكلة البطالة .

ولخطورة البطالة وأضرارها على الشباب من الجنسين يجدر بالحكومة الرشيدة النظر بعين البصيرة لحل مشكلة البطالة ، وان تسخر لها جل امكانياتها من الوقت والاعداد والمال .

ولن يكون الحل مجديا بالمعنى المطلوب الا اذا قامت جهات اخرى بمساعدة الدولة في ذلك كالمؤسسات والشركات الخاصة وأصحاب رؤوس الاموال ليسهموا في البناء الزراعي والاقتصادي والتجاري ، لأن المسؤولية مشتركة وخطر البطالة لايقع على الدولة فقط بل يمتد ضرره الى أصحاب رؤوس الاموال والمؤسسات والشركات ، والى الاسرة والمجتمع ايضا .

وعلاوة على ان مشكلة البطالة لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد والانسان والمجتمع برمته ، لذلك فان الحلول من جهة بلد معين لم تعد تجدي نفعا ولابد من مواجهة المشكلة بجهد عربي مشترك مترافق مع اصلاح تعليمي وسياسي واجتماعي شامل يمهد الطريق لتطوير العلاقات الاقتصادية العربية واقامة مشروعات عربية مشتركة وواسعة تستوعب أكبر قدر ممكن من العمالة العربية وصولا الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، والخروج من الازمات الاقتصادية المستعصية ، وقد أكد على ذلك باني اليمن الموحد رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح بقوله :

كبح التطرف والارهاب «الصادرين عن البطالة» لايمكن ان يتحقق الا من خلال مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الدولية .

وهذا لن يتم الا بجهد عربي مشترك.

● رئيس قسم القران وعلومه
بكلية تربية خولان

مؤتمر دولي بحجم الطموح

د.محمد معمر الشميري

■.. إسهامات جامعة صنعاء الطيبة في برنامج صنعاء عاصمة للثقافة العربية تنوعت وتعددت منذ الاحتفال التدشيني المهيب الذي أقيم مطلع هذا العام للإعلان عن جوانب فعاليات البرنامج الطموح الذي أعلنه رئيس الجامعة أ.د صالح علي باصرة لإنتقال الجامعة الفعلي إلى ملامسة قضايا المجتمع ومنها المجال الثقافي فجامعة صنعاء قد أعلنت عام ٢٠٠٤م عاماً لتطوير وتحديث المكتبات الجامعية التي هي المرتكز الحقيقي لجوانب البحث العلمي الجاد وتطوير مدارك ومعارف الطلاب كما نفذت جملة من الفعاليات الثقافية واحتضنت عددا من الأنشطة مثل مهرجان المسرح الجامعي الناجح الذي قدم إبداعات متميزة من الطلاب في هذا المجال.

وتستقبل فعاليات أكبر تجمع علمي/ ثقافي عالمي «المؤتمر العلمي الدولي الخامس لصنعاء حضارة وتاريخ» المزمع انعقاده نهاية هذا الشهر بمشاركة دولية واسعة لشخصيات أكاديمية ومتخصصة إلى جانب كوكبة متميزة في البحث العلمي من الجامعات اليمنية ومنها جامعة صنعاء.

وأهمية هذا المؤتمر أنه يسلط الضوء على جوانب هامة لمدينة صنعاء القديمة وفق منهج علمي رصين يتخلله نقاش حيوي هادف ومفيد ليقدم لنا خلاصة بحثية على قدر رفيع من الأهمية تفيدنا في جوانب حماية وصيانة هذه المدينة التاريخية الهامة في التراث الإنساني العالمي.

وما كان لكل هذه النجاحات المتحققة أن تلامس الواقع المعاش لولا وجود قيادة مجربة ومتمرسة «رئاسة الجامعة» خلفها وخلال مدة وجيزة نسبياً فقد تحولت جامعة صنعاء بحق إلى ورشة عمل كبيرة ومتواصلة العطاء والفعل للاضطلاع بهدف تأكيد ارتباط الجامعة بقضايا المجتمع.

وحتما سوف تشهد المدة القليلة المتبقية من عام صنعاء عاصمة للثقافة العربية زخماً ثقافياً آخر لانجاز ما تبقى من أنشطة البرنامج الثقافي المرسوم الذي حشدت له كل الإمكانيات والخبرات والجهود لتكون خاتمة «مسك» تفوح رائحتها العطرة لتغطي سماء الوطن الغالي.

المجالس المحلية.. ورعاية الشباب ؟!

عبدالله البحري

باعتبار الشباب في أي مجتمع من المجتمعات يمثلون أهم الشرائح فان الاهتمام بهم ورعايتهم منذ بداية ممارستهم لأي هواية أو ميول نكتشفه نحن الكبار وكذا من يقوم على مراقبة سلوكياتهم – سواء في المنزل أو المدرسة – ومن خلال تهيئة كافة المناخات المحيطة لصالح الدفع بقدراتهم الذهنية والجسمية نحو تحقيق وانجاح ما يتوقون اليه ، وتلك جوانب لايمكن اغفالها مطلقا ..!

ان حرص قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة في رمز الأمة وباني نهضة اليمن فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح ولاسيما عندما يعطي توجيهاته المتكررة للحكومة الرشيدة لصالح دعم ورعاية شباب الوطن في أي مجال رياضي او ثقافي أو اجتماعي أو علمي وغيرها .. من المجالات التي يطمح ويتوق كافة أبناء بلادنا الحبيبة لتحقيقها في هذا العهد الميمون ، ولاريب ان معظم الشباب قد نال نصيبه من الحقوق المكفولة وعبر ماهو متاح من الامكانيات اللازمة وضمن التوزيع العادل لكافة المشاريع المخصصة لشرائح الشباب في كل منطقة يمنية ، ولعل من بين هذه الطموحات التي يسعى لتحقيقها العديد من شباب اليمن الكبير وكمثال على مستوى تطور ونماء وعيهم وكذا ادراكهم لمستقبل الرياضة في وطنهم كونهم في مقدمة من يمثل بلدهم في هذا المجال بأنواعه ، وقد لايستطيع هؤلاء الشباب الوصول الى غاية كهذه الا بعد ان تقوم كافة الجهات الرسمية والشعبية بدءاً من الحي والحارة التي يعيش فيها ووسطها هؤلاء الشباب الذين نعتبرهم نواة الطاقة الحية وصمام أمان الحاضر والمستقبل ، وأريد هنا توضيح ما يمكن أداؤه عبر الأجهزة والمرافق ذات العلاقة بمهام وأنشطة شبابية ورياضية وفي مقدمتها وزارة الشباب والرياضة ومكاتبها المنتشرة في شتى محافظات ومديريات الجمهورية ، ولو أن هذه الوزارة تعلم ولاتزال بكامل طاقتها من اجل دعم واسناد الشباب .. بيد ان الدور المناط ببعض المجالس المحلية كسلطة مخولة من قبل الدولة والمواطن وبما من شأنه رفع مستوى أنشطة وفعاليات الشباب وبالتحديد فيما يخص صقل مواهبهم وسبل الكشف عن ابرز ابداعاتهم الثقافية والرياضية لكون مهام وواجبات السلطة المحلية والتي أصبحت هذه الأخيرة سلطة مؤهلة لبلورة الأهداف والرؤى والأفكار المطروحة من قبل شرائح المجتمع وأهم فئة فيها – الشباب – وهذه فرصة نجدها مواتيه امام طرفي القضية الهامة – السلطة المحلية والشباب – وفي ذات الوقت مهمة قد تجعل من بعض الاثقال أخف بالنسبة لما تتحمله الحكومة واحدى رعاة شبابها – وزارة الشباب والرياضة – التي لم تقصر محليا ودوليا في أبرز نجاحات شبابنا على هذين المستويين .. ولهذه الوزارة والقائمين عليها وفي مقدمتهم الاخ الوزير الاستاذ/ عبدالرحمن محمد الاكوع الذي ندعو له ولطاقمه بدوام التوفيق والنجاح في أي مهمة وعمل ، ومتمنين على المجالس المحلية اثبات دورها في هذا المجال ، والله الموفق والمعين ،

أسطوانات الغاز.. نعمة أم نقمة؟!

عبدالقوي منصور المغربي

أخبرني أحد الجيران أنه اشترى أسطوانة غاز وأوصلها إلى حوش منزله ووضعها في المكان المخصص لوضع أسطوانات الغاز كما هي العادة، وضلت في مكانها لفترة ثلاثة أو أربعة أيام.

وذات يوم وفي ساعة متأخرة من الليل سمع جارنا العزيز أصوات قطط، فخرج لإبعادها حتى يتمكن الخلود إلى النوم مرة ثانية.

بعد إبعاده لتلك القطط ولأن الوقت كان متأخراً والهدوء متوفر.. فقد تسرب إلى مسامعه صوت صغير يشبه (الصفير).. فقام بتتبع مصدر الصوت حتى وصل إلى المكان الذي توضع فيه اسطوانات الغاز ليكتشف أن آخر أسطوانة اشتراها هي التي يصدر منها ذلك الصوت حيث يتسرب منها الغاز.. فقام بفحص الحنفية وشدها.. إلا أن ذلك لم يأت بنتيجة.. ليقوم بعد ذلك بالدخول إلى المنزل وأخذ الماء والصابون.. ومن ثم فحص الأسطوانة مرة ثانية.. ليتبين له أن المكان الذي يتسرب منه الغاز هو المنطقة التي تثبت فيها (الحنفية) بمعنى أن تلك الأسطوانة لم تعد صالحة للاستخدام وأن وجودها يمثل خطراً على المنزل والأولاد وحتى على الجيران..

فما كان منه سوى أخذها إلى زاوية بعيدة قليلاً عن المنزل وتفريغها كاملة مستغلاً هدوء الليل وعدم وجود من يقوم بإشعال حتى سيجارة في تلك اللحظة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لو أن تلك الأسطوانة وغيرها من الاسطوانات غير الصالحة وصلت إلى يد أناس ساكني لا يحسنون التصرف فكيف كانت ستكون النتيجة؟!

ثم من المسئول عن سلامة تلك الاسطوانات وجودتها؟!

ولأن الموضوع هام ومهم جداً.. فلماذا لا تكون هناك ضوابط.. مثل تغريم كل من يقومون بالعبث بتلك الأسطوانات واتخاذ إجراءات تكفل استخدامها بأسلوب حضاري؟!

ثم، لماذا لا يتم إلزام من يقومون بنقل الأسطوانات بالمحافظة عليها وعدم رميها بتلك الصورة التي تعودوا عليها..

فنحن نرى أصحاب المطاعم والباعة المتجولون يقومون برمي تلك الأسطوانات من فوق السيارات إلى الأرصفة أو الإسفلت، فيكونون السبب في جعل الخسارة خسارتان، خسارة تلف الاسطوانات+ تكسير الرصيف أو الإسفلت، فأين الضمائر الحية؟!

ولكي يتم تفادي الكوارث التي قد تسببها تلك الأسطوانات لا سمح الله فإن الواجب هو قيام الجهة المسئولة بإعطاء مهلة محددة يتم خلالها سحب الأسطوانات غير الصالحة للاستخدام واستبدالها بأخرى نظيفة وخالية من أي عيوب..

ليتم بعد انتهاء الفترة المحددة رفض أي أسطوانة غير صالحة أو تعرضت من قبل مشتريها للاستخدام السيئ.

وتكون الجهة المعنية قد ساهمت قدر الإمكان في الحفاظ على سلامة منازل وأرواح المواطنين..

وحتى يشعر الجميع بأن الغاز رحمة ونعمة، لا موت ونقمة .

ازدواج الجنسية.. والمواقع السيادية

بقلم: طلال بركات*

■.. اختلفت الآراء حول تعريف الجنسية.. وهناك كثير من النقاشات الفكرية والقانونية بهذا الشأن لا مجال للخوض فيها الآن، ولكن اجمع أغلب الفقهاء على ان الجنسية.. انتماء.. وولاء. انتماء لشعب ووطن، وولاء لدولة وحكومة، فكل دوله تكيّف قوانينها في ضوء مصالح شعوبها حسب أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسكانية وكثير من دول العالم تسمح قوانينها العمل بازدواج الجنسية، ودول أخرى لاتسمح بذلك حتى لو تنازل المواطن الأجنبي عن جنسيته الأصلية.

ولا يعني السماح بازدواج الجنسية على أنها سمة من سمات الدول المتقدمة، والدول التي لا تسمح قوانينها بذلك بأنها من الدول المتخلفة، فألمانيا مثلا لا تسمح قوانينها بازدواج الجنسية وهي من أوائل الدول المتقدمة، ولبنان ليست من الدول المتقدمة وإنما لمصلحة اقتصادية ومصالح أخرى تعم بالفائدة على لبنان بسبب كثرة المهاجرين اللبنانيين وانتشارهم في مختلف الأقطار جعلت قوانينها تسمح بازدواج الجنسية.

أما الدول التي لا تسمح قوانينها العمل بازدواج الجنسية فلا بأس في أن تقوم بتعديلها حسب ما يستجد من ظروف ومتطلبات. فالعراق مثلا من الدول التي لم تكن قوانينها بحاجة إلى العمل بازدواج الجنسية، لقلة المهاجرين من جهة، ومن جهة أخرى عدم رغبة المواطن العراقي في الغربة وترك بلاده، إلا إن ظروف السنين العشر الماضية وكما هو معروف تفاصيلها جعلت أكثر من أربعة ملايين عراقي يفرون من الظروف الاقتصادية المعروفة والحصار الذي كان مفروضا على العراق فاستقروا في العديد من البلدان وخصوصا في الدول الاوروبية والولايات المتحدة وأكتسب الكثير منهم جنسية تلك البلدان.

وفي ظل تغيير الأوضاع السياسية في العراق ومستجدات المرحلة القادمة، تم تعديل الكثير من القوانين ومنها مشروع تعديل قانون الجنسية العراقي الذي اعتمد العمل بازدواج الجنسية، ولا مجال للخوض في مناقشة تفاصيل احكامه الآن.

ولكن قد يتساءل البعض إذا كانت الجنسية تعني الانتماء.. والولاء فهل يعني أن الذي يحمل أكثر من جنسية مقسم الانتماء والولاء على الدول التي يحمل جنسياتها؟

لاشك إن قوانين كل الدول التي تعمل بازدواج الجنسية تنظم العلاقة بينها وبين حاملي جنسيات دول أخرى بوضع ضوابط من أجل حماية مصالحها الوطنية وقواعدها الدستورية ومواقعها السيادية كأن يسمح للمواطن المتجنس بالانتخاب ولا يسمح له بالترشيح إلا بعد انقضاء مدة معينة.

وأمثلة كثيرة على ذلك مثل مصر كدولة عربية تقبل بازدواج الجنسية ولكن لا يسمح لمن يحمل جنسية اجنبية أن يكون عضوا في مجلس الشعب لأن ذلك العضو لا يمثل دائرته الانتخابية وإنما يمثل الشعب المصري فلا يمكن لهذا العضو أن يكون مجزأ الانتماء والولاء، وكذلك في حال ترشيح مواطن مصري لإشغال منصب فني كبير كمدير عام أو وكيل وزارة مختص وهو يحمل جنسية دولة أخرى، يعرض هذا الترشيح حسب القانون المصري على مجلس الشعب وفي حال الموافقة ترفع توصية من المجلس لرئيس الجمهورية معللا أسباب القبول لغرض إصدار قرار التعيين.

أما المواقع السيادية كالسفراء والوزراء ومن هم بدرجة وزير فما فوق لا يسمح بتوليهم تلك المناصب ما لم يتم تنازلهم عن الجنسية المكتسبة او التنازل عن قبول المنصب من اجل الاحتفاظ بالجنسية الأخرى، وهذا ما تعمل به فرنسا وأغلب دول العالم ان لم تكن كافة دول العالم، ولكن نسمع عن كثير من الأشخاص بأنهم من أصول عربية .

وقد تم ترشيحهم لمناصب رئاسية في البرازيل أو الارجنتين على سبيل المثال، وان وزير العدل الأمريكي من أصل لبناني وغيره الكثير.. لتوضيح ذلك نجد أن أجداد وآباء هؤلاء قد هاجروا من سنين طويلة وأصبحوا مواطنين في تلك البلدان وان ولادة أبنائهم قد تمت هناك وعندما وصلوا بكفاءتهم إلى تلك المناصب. فأصبح يشار إلى كونهم من أصول عربية بدافع الافتخار أو التعريف. أن المقصود من ما تقدم هو ان الدول والشعوب التي تريد الحفاظ على أمنها الوطني وتأمين حقوقها الدستورية ترفض أن يتبوأ أي مواطن اكتسب جنسية بلد آخر أو أي أجنبي اكتسب جنسية بلدهم، مناصب رئاسية أو سيادية. ونعتقد إن هذا الكلام لا يروق لكثير ممن يحملون أكثر من جنسية في دول لشعوبها تقاليد خاصة، قد تجعل هؤلاء يتخوفون من الممارسات الديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، لأنهم يعلمون جيدا أن تقاليد وأعراف تلك الشعوب لا يمكن لها قبول من يقودها، مجزأ الانتماء والولاء، حتما سيتم التشكيك في نزاهة الانتخابات التي جاءت بهم إلى السلطة وسيقال عنهم بأنهم قد وصلوا إلى تلك المناصب بـ"زود العمام"، أو سيرفضهم الناخبون في حال نزاهة الانتخابات، ثم كيف سيتعامل ذلك المسؤول في حال حصول نزاع بين دولته والدولة الأخرى التي منحته الجنسية والتي لا يمكن ان تتم اجراءات المنح ما لم يؤدي يمين الولاء. فبالتأكيد سيتم التشكيك في أي قرار قد يتخذه على اساس انه نابع من حقوق اتجاه تلك الدولة المانحة للجنسية، هذا إن لم يكن قد يتهم بالخيانة أو العمالة لتلك الدولة. وما حصل في الهند من جدال حول تولي السيدة سونيا غاندي رئاسة الوزارة خير دليل على ذلك.

بينما نجد المفارقة في العراق الجديد، أن يسافر كبار المسؤولين بجوازات سفر أجنبية فيما يعلنون بفخر أنه سيمنع دخول غير العراقيين من دون تأشيرات دخول. ترى كيف سيدخل الوزراء وقادة الأحزاب العراقيون إلى العراق وهم يحملون جوازات سفر أجنبية؟

وفي الختام.. نذكر من قام بتفصيل مشروع قانون الجنسية العراقي على مرامه.. عليه أن يتحمل تبعية التجاوزات على الحقوق السيادية للدولة وان إصدار أو تغيير أي قانون إن لم يكن مؤقتا لضرورة متطلبات المرحلة الانتقالية، غير شرعي ما لم يصدر عن سلطة شرعية منتخبة ويصادق عليه برلمان منتخب. وسيأتي اليوم الذي تتم فيه تعرية كل من تلاعب في السجلات وغير أسمه من مستر أصفهاني إلى السيد... الفلاني. والتاريخ لا يرحم الدخلاء، ولا يصح إلا الصحيح.

*دبلوماسي عراقي
talal_barakat@hotmail.com

رأي بالكاريكاتير